التحولات السياسية في مصر من منظار علاقة الدولة بالمجتمع 2011–2013

Political Change in Egypt from the perspective of the state's relationship with society 2011-2013

عزازنة رياض

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، مخبر الدراسات السياسية و الدولية – جامعة بومرداس(الجزائر)

r.azazna@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2024/04/24 تاريخ القبول: 2024/05./26 تاريخ النشر: 2024/06/27

ملخص: تناقش هذه الدراسة موضوع: "التحولات السياسية في مصر من منظار علاقة الدولة بالمجتمع 2011–2013"، حيث تم تتبع مسار العلاقة بين الدولة والمجتمع في مرحلة سياسية حاسمة من تاريخ مصر الحديث والتي انطلقت مع إندلا ع ثورة 25 جانفي 2011، من خلال التركيز على إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع لجويل ميجدال، وذلك من خلال تحديد أطراف الصراع السياسي بدقة، مع تحليل الاستراتيجيات التي تبنتها كل طرف لتحقيق غاياته، بغير معزل عن مختلف المتغيرات الداخلية المؤثرة. وصولاً في النهاية إلى تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إجهاض و نكوص عملية الانتقال الديمقراطي في مصر وفشلها، حيث انطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود ارتباط وثيق بين نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتم التركيز على مركزية وقوة الدولة في مصر والثقافة السياسية لدى المجتمع، حيث كلما زاد وعي وثقافة المجتمع، كلما ارتفع مستوى التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع، وتم الوصول إلى نتيجة أن غياب الوعي والثقافة السياسية لدى فئات واسعة من المجتمع في مصر، ساهم في صدام مع الدولة وخلق حالة من العنف وعدم الاستقرار السياسي من أجل تحقيق الضبط الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: مصر – التحولات السياسية – الدولة – المجتمع – التنظيمات الإجتماعية– علاقة الدولة بالمجتمع – جويل ميجدال

Abstract: This study discusses the topic: “The political change and social movement in Egypt from the perspective of the state’s relationship with society 2011-2013,” where the path of the relationship between the state and society was traced at a crucial political stage in Egypt’s modern history, which began in the revolution of January 25, 2011. This was done through Accurately identifying the parties to the political conflict, while analyzing the strategies adopted by each party to achieve its goals, without isolation from the various variables and influential external and internal factors. Finally, arriving at identifying the real reasons that led to the abort and failure of the democratic transition process in Egypt, where the study started from the hypothesis that there is a close connection between the pattern of the relationship between the state and society, and the focus was on the centrality and power of the state in Egypt and the political culture in Egypt. Society, where the greater the awareness and culture of society, the higher the level of mutual empowerment between the state and society, and the conclusion was reached that the absence of awareness and political culture among large segments of society in Egypt, contributed to a clash with the state and created a state of violence and Political instability in order to achieve social control.

المؤلف المرسل: رياض عزازنة

1. مقدمة:

شهدت المنطقة العربية احتجاجات شعبية واسعة منذ أواخر سنة 2010، عُرفت بما يُسمى بـ"ثورات الربيع العربي"،ساهم الصدام الذي عرفته الدول العربية مع مجتمعاتها في الوصول إلى حالة من الانسداد السياسي أدى إلى اندلاع أزمات سياسية بين مؤسسة الدولة من جهة والمجتمع بتنظيماته وأطيافه من جهة أخرى، تسبب هذا في تصدع البنيان الاجتماعي والانتقال من الصدام المضمر إلى الصدام المعلن بين الدولة والمجتمع.

شكل تاريخ 25 يناير 2011 مرحلة تاريخية جديدة في تاريخ مصر الحديث، أين أطاحت التنظيمات الإجتماعية في مصر بحكم "حسني مبارك" الذي سعى إلى توريث إبنه "جمال مبارك" الحكم في مصر عن طريق تزوير الإنتخابات، هذا ما ولد حالة من الاحتقان وتراكم الضغوط الداخلية التي دفعت الشعب المصري للخروج إلى الساحات و الميادين مطالبا برحيل " حسني مبارك"، حيث نجحت التنظيمات الإجتماعية في إسقاط حكم مبارك و تم بعدها الإعلان عن أول إنتخابات رئاسية أفرزت فوز الرئيس "محمد مرسي" كأول رئيس مدني منتخب بطريقة ديمقراطية، لتندلع مجموعة من الأزمات السياسية و الإقتصادية بدعم من قوى خارجية و ضغوطات داخلية من الدولة العميقة و رموز مبارك الذين إفشال التجربة الديمقراطية وإسقاط حكم الرئيس " محمد مرسي"، و تم الإعلان عن تدخل المؤسسة العسكرية إستجابة لمطالب الشعب المصري الذي غزى الساحات و الميادين مطالبا برحيل "محمد مرسي" عن الحكم في 30 جوان 2013، ليتم إسقاط حكم "محمد مرسي" و إجهاض عملية الإنتقال الديمقراطي في مصر. هذا الإختلال في المواقف أثار تساؤلات الباحثين و المراقبين في تفسير وتحليل طبيعة ومحددات علاقة الدولة والمجتمع في مصر.

وتأسيسيا على ذلك نطرح التساؤل البحثي المركزي:

- **ما هي إنعكاسات نمط علاقة الدولة بالمجتمع على التحولات السياسية في مصر في الفترة 2010-2013؟**

-فرضيات الدراسة:

*كلما أخفقت الدولة في وظائفها التقليدية اتجاه المجتمع، كلما زادت درجة الإحباط المجتمعي التي تفجر موجات الاحتجاجات المتتالية.

*كلما إتسع إشتغال العسكريين بالسياسة زاد إحتمال إنتكاسة الدمقرطة.

*كلما زاد المجتمع المدني إستقلالية و فعالية تعززت الديمقراطية.

ومن أجل الإلمام والإحاطة بكل جوانب الموضوع تم الاعتماد على مقاربة نظرية يتم من خلالها دراسة التحولات السياسية التي عرفتها مصر، وطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع خلال الحراك وبعده، على هذا الأساس تم اقتراح الإقترابات التالية:

أ. إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:

يقوم إقتراب علاقة الدولة بالمجتمع على ضرورة تحليل وتفسير العملية السياسية من خلال تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث يسعى كل طرف إلى فرض قواعده وبسط نفوذه في قاعدة تقوم على الصراع والتنافس، وهو ما يمكن ملاحظته في موضوع علاقة الدولة بالمجتمع في مصر. (Migdal, 1988, p. 33)

يكتب الشّاعر والفيلسوف الفرنسي "بول فاليري" (1871-1945 «**Paul Valéry**» في وصفه للدّولة، فيقول: "إن كانت الدّولة قويّة فإنها ستسحقنا، وإن كانت ضعيفة فسنهلك"، في حين يرى "توماس باين" (1737-1809 «**Thomas Paine**»، أحد قادة الثّورة الأمريكية أن "المجتمع هو نِتاج رغبات الأفراد، في حين أن الدّولة هي نتاج ضعفهم (مهنّي، 2011، صفحة 316)

وفي ظل هذا التّضارب، يبرز "جويل ميغدال" أحد أهمّ الباحثين في العلوم السّياسية الذّين تصدّوا لموضوع العلاقة بين الدّولة والمجتمع، حيث تمكّن من الانتقال من النّقاشات الكلاسيكية التي تركزت بشكل رئيسي حول نظريات مركزية الدولة، أو مركزية المجتمع، وصولاً لمفهوم التّمكين المتبادل وتبادل الأدوار بين الدّولة والمجتمع(**Migdal, 1988, pp. 16-17**).

استطاع " جويل ميجدال" تقديم أربعة أنماط تفسر علاقة الدولة بالمجتمع :

الجدول رقم 01: يمثل أنماط علاقة الدولة بالمجتمع

نمط الدولة	نمط المجتمع
نمط الدولة القوية	المجتمع القوي
نمط الدولة القوية	المجتمع الضعيف
نمط الدولة الضعيفة	المجتمع القوي
نمط الدولة الضعيفة	المجتمع الضعيف

المصدر: Migdal،1988، 266

من خلال هذه التقسيمات الأربعة التي حددت أنماط علاقة الدولة بالمجتمع، ركز ميجدال على مفهوم تقوم عليه هذه العلاقة وهو "الضبط الاجتماعي"، فالدولة حسب ميجدال تسعى دائما إلى ممارسة عملية "الضبط الاجتماعي"، وهو ما يفسر قوتها، فالدولة التي تنجح في ممارسة الضبط الاجتماعي على التنظيمات الاجتماعية تنجح في التحكم بها وإخضاعها لهيمنتها مما يُحقق لها الاستمرارية والدوام. (**Migdal, 1988, p. 266**).

ب. **مدخل الثقافة السياسية:** يمكننا إقتراب الثقافة السياسية من فهم وتحديد استراتيجيات الدولة من جهة واستراتيجيات التنظيمات الاجتماعية من منحى تنافسي يقوم على الصراع، حيث يقوم اقتراب الثقافة السياسية بتفسير الأفكار والمعتقدات والتوجهات المحددة لموقف الدولة من خلال مؤسساتها الفكرية والإعلامية التي تقوم على فرض أفكار معينة تتماشى ومصلحة الدولة وموقف التنظيمات الاجتماعية وتعاملها مع الأفكار التي تفرضها الدولة. (شلبي، 1997، صفحة 11)

ج. **اقتراب النخبة:** يمكن لاقتراب النخبة أن يحلل كذلك مواقف النخب الاجتماعية المتحكمة في المجمع سواء كانت على وفاق أو صراع مع الدولة (Khaldoun, 2012, p. 91) وعلى هذا الأساس يعتبر اقتراب النخبة من أهم الإقترابات التي يمكن من خلالها تفسير الاختلال الكامن في علاقة الدولة بالمجتمع في مصر من خلال التركيز على الثقافة السياسية لدى كل طرف من طرفي الصراع. (عقيل، 1999، الصفحات 129-139)

د. **إقتراب الدولة الكوربوراتية:** يعد اقتراب الدولة الكوربوراتية اقترابا تحليلياً وتفسيرياً لهيمنة الدولة على التنظيمات السياسية والاجتماعية مما يسهل عليها التحكم فيها وفي شؤون المجتمع ككل، وقد عرفها "فليب شميتر" أنها :" نظام من تمثيل المصالح تنتظم وتتألف فيه وحدات تأسيسية في عدد قليل من الفئات المتمايزة وظيفيا والهيراريكي تنظيميا، والإكراهية والإجبارية في الانتماء اليها، والمعترف بها من قبل الدولة بل وقد تكون الدولة هي من أنشأتها أصلاً. وتمنح هذه الوحدات حق احتكار الدولة للفئات المندرجة داخلها مقابل مقابل مشاركتهم في اختيار القادة (عارف، 2006، صفحة 26).

المحور الأول: الدولة في مصر

تعتبر نشأة الدولة في مصر أحد أبرز الحالات لتداخل الأدوار العسكرية مع الأدوار السياسية، فمن أبرز المفارقات التي تنفرد بها النخب العسكرية المصرية أنها أحدث نشأة من وجود الدولة المصرية نفسها في طابعها الجمهوري، حيث أن المؤسسة العسكرية في مصر هي من أنشأت الدولة من خلال انقلاب الضباط الأحرار، لذلك كان من المنطقي في ظل نظام سياسي قائم على المشروعية التاريخية أن تكون للنخب العسكرية على رأس السلطة في مصر مكان بعد سقوط الملكية، (سلامة، 2005، صفحة 107) ويتفق الأساتذة و الباحثون على صعوبة إيجاد وصف دقيق للدولة في مصر لإعتبارات تتعلق بنشأتها وأخرى تتعلق بالقوى الإستعمارية و الهيمنة التي أثرت في السياق التاريخي لنشأتها و بناء نظامها السياسي، حيث عرف النظام السياسي المصري منذ إنقلاب الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952 تبنيه للنظام الجمهوري الذي يعتمد على السلطة المركزية لرئيس الجمهورية، حيث يمتلك هذا الأخير كافة الصلاحيات المتعلقة برئاسة الجمهورية و رئاسة السلطة التنفيذية، و يتميز النظام المصري بالدور الذي تلعبه بعض الفواعل الغير رسمية في إدارة شؤون الدولة، و تتمثل هذه الفواعل في محيط الرئيس من أفراد عائلته و النخبة التي تحيط به من رجال المال و الأعمال و قيادات الجيش و الطبقة السياسية الموالية و المنضوية تحت غطاء الحزب الوطني الحاكم. (عمر، 1989، صفحة 488)

تعتبر صفة تسلطية النظام السياسي في مصر إمتداد تاريخي لإنقلاب الضباط الأحرار ، حيث أصبحت المؤسسة العسكرية منذ ذلك الوقت مسيطرة على كل مفاصل الحكم في مصر، و تميز نظام الحكم بغياب مبدأ التداول على السلطة و غياب الشرعية من خلال الإعتماد على طرق تعتمد على تزوير الإنتخابات، كما تم تركيز كل السلطات في يد رئيس الجمهورية ما جعل هذا الأخير مهيمنا و مسيطرا على الحكم، مستخدما أساليب القمع و التضييق من أجل منع أي محاولة للإنقلاب عليه و منع أي نوع من أنواع الإتصال بين السلطة و المجتمع، كما تم تقييد حرية التعبير حتى لا يكون هناك أي إنتقاد أو معارضة للنظام السياسي الحاكم في مصر. (Droz-Vincent، 2004، صفحة 947)

كما يتميز النظام السياسي في مصر بتداخل في عمل السلطات و تمركزها في يد رئيس الجمهورية، حيث يعاني النظام السياسي في مصر من إختلال التوزان بين السلطات، و هو ما يجعله نظاما تسلطيا تهيمن السلطة التنفيذية على كل السلطات الأخرى، (توفيق، 2005، الصفحات 203-204) كما يتميز بإستخدام الأجهزة الأمنية كأداة من أدوات الضبط الإجتماعي و الإكراه المادي المشروع ، ضد القوى السياسية المعارضة و التنظيمات التي تنادي بإسقاط نظام الحكم أو الدعوة للتغيير، (النجار، 2012، صفحة 163) أما بالنسبة للحياة السياسية فقد إستطاع النظام السياسي في مصر أن يظهر بثوب الديمقراطية و التعددية السياسية منذ تأسيسه من خلال القوانين و المواد التي تؤسس لذلك، لكن الواقع يتحدث عن الحزب الوطني الحاكم فقط، و باقي الأحزاب تمارس عملها بطريقة شكلية ثانوية بمباركة النظام السياسي الذي سمح لها بالنشاط السياسي كونها لا تمتلك قواعد جماهيرية أو برامج حقيقية أو حتى تأييد جماهيري، (إبراهيم، 2006، صفحة 42) فعلى الرغم من الإنتقال إلى نظام التعددية الحزبية و السياسية، إلا أن هذا القرار كان يعاني من وجود معضلتين تقفان في وجه الوصول إلى تعددية سياسية ديمقراطية حقيقية، المعضلة الأولى تتمثل في الحفاظ على الحزب الواحد الذي كان مسيطرا في فترة الأحادية ليكون الحزب المهيمن

في مرحلة التعددية الحزبية و يرأسه رئيس الجمهورية، أما بالنسبة للمعضلة الثانية فتتمثل في القوانين و الإجراءات التي فرضها النظام السياسي في مصر و التي سعى من خلالها إلى تقييد التعددية السياسية بما يسمح بهيمنة الحزب الوطني على اللعبة السياسية، (محمد، 2011، الصفحات 38-42)هذا ما ساهم في فشل التعددية السياسية،كما تم الإستعانة بالأجهزة الأمنية من أجل قمع أي حزب معارض أو شخصية معارضة، و تم إستخدام التزوير الذي يعتبر عقيدة لدى النظام السياسي المصري بأجهزته السياسية و الأمنية ، فمنذ إنقلاب الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952 عرفت جميع الإنتخابات تزويرا في النتائج لصالح أحزاب الدولة، و بعد حل الأحزاب السياسية و إلغاء التعددية السياسية، تم الإبقاء على الإستفتاءات الشعبية التي لم تسلم هي كذلك من التزوير، حيث كان النظام السياسي يحسم النتيجة قبل الإنتخابات من خلال التلاعب بالنتائج من خلال رفع نسبة المشاركة و رفع نسبة النجاح، (محمد.، 2011، الصفحات 38-42) و إستطاعت الدولة في مصر أن تقييد حرية التعبير بشكل كبير، خصوصا حرية الصحافة و التعبير عن الرأي، حيث يتعامل النظام السياسي مع حرية التعبير من خلال فرض القيود القمعية مستهدفة بذلك كل قنوات التعبير و الإتصال التي قد تستخدمها الأحزاب أو الجمعيات و المنظمات و حتى الأفراد، ولم يفرق النظام السياسي في قمع حرية التعبير في مصر بين قنوات التعبير التقليدية مثل الإحتجاجات و المظاهرات و الصحافة المكتوبة و المنشورات، بل وصل الأمر إلى قمع حرية التعبير في مواقع التواصل الإجتماعي على إختلافها. (Lutfi, 2007, p. 171).

المحور الثاني :التنظيمات الإجتماعية في مصر

فشلت التنظيمات الإجتماعية في مصر في أداء أدوارها بالنسبة للمجتمع، و يعود ذلك إلى تسلط الدولة و النظام السياسي في مصر على حساب المجتمع، حيث تم الإعتماد على سياسات قمعية حتى تبقى خاضعة للدول بدون وجود أي خطر قد يأتي من طرفها. (علوان، واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، 2011) فعلى الرغم من الإنفتاح السياسي الذي عرفته مصر إلا أن هذا الإنفتاح الشكلي جعلها تنتقل من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية الحزبية المقيدة، حيث عرف الإنتقال نحو الديمقراطية قصورا و تشوها أفضى إلى إنتقال ديمقراطي هامشي، تسيره الدولة حسب رغباتها فيتسع و يضيق حسب إرادة النظام السياسي، فالتعددية السياسية في مصر لا تقوم على مواد دستورية تحدد حقوق و واجبات الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية، إنما يحدد النظام السياسي الآليات التي من خلالها تمارس الأحزاب عملها السياسي، و هو ما يجعل النخب الحاكمة في مصر تقوم بعملية تفريغ عملية التحول الديمقراطي من مبادئها و أهدافها الحقيقية.

حيث يقوم النظام السياسي في مصر بوضع إستراتيجيات تمكنه من إحتواء العملية السياسية و الأحزاب و القوى السياسية بما يسمح له بضمان قدرته على الإستمرار و البقاء في السلطة، دون أن تكون هناك معارضة حقيقية نابعة عن الشعب المصري. (طايل، 2014، صفحة 255) و دخلت الدولة في صراع إيديولوجي و فكري مع بعض التنظيمات الإجتماعية التي أصبحت تنافس الدولة في فرض المعايير و الإستقطاب، حيث نجحت الحركات الإجتماعية الجديدة التي تأسست مع بداية الألفية الجديدة في حشد الشعب المصري للخروج إلى الساحات و الميادين في 25 جانفي 2011، و قامت بالتخلي عن الغطاء الإيديولوجي و الفكري و الحزبي الذي تنتمي إليه، من أجل أن تشارك في غزو الساحات و الميادين إستجابة

لمطالب الخروج للتظاهر، حيث شارك شباب حركة "6 أبريل" و شباب مجموعة "كلنا خالد سعيد" و شباب "حركة كفاية" و شباب حركة " شباب من أجل العدالة و الحرية" و شباب أحزاب الديمقراطية و الغد و شباب أحزاب العمل و الوفد و شباب تنظيم الإخوان المسلمين و جبهة الشباب القبطي في المظاهرات و الإحتجاجات بدون رفع شعاراتها الحزبية أو الإيديولوجيا التي تنتمي إليها، ما جعل مساهمة هذه التنظيمات في إندلاع ثورة 25 جانفي 2011 مساهمة فعالة ومحورية في تنحي "حسني مبارك" عن السلطة. (حسين، 2018، صفحة 27) بعد نجاح المتظاهرين في تحقيق أهداف الثورة و تنحي " حسني مبارك" من السلطة، تكفلت المؤسسة العسكرية بتسيير المرحلة الإنتقالية عن طريق المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث أشرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة على تسيير شؤون البلاد في هذه الفترة المرتبطة بالحراك الشعبي، حيث تعهدت المؤسسة العسكرية بتسليم السلطة لرئيس مدني و حكومة مدنية في غضون ستة أشهر من الإعلان الدستوري، ورغم كل الإلتزامات التي أخذتها المؤسسة العسكرية على عاتقها، إلا أن بعض القوى السياسية و الأحزاب و الإئتلافات الشبابية شككت في نوايا المؤسسة العسكرية من خلال تنظيم مظاهرات و إحتجاجات للضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة من أجل الإستجابة السريعة لمطالب الثورة، و بدأت الجماهير ترفع شعار " يسقط يسقط حكم العسكر"، بعد أن كان الشعار المرفوع في الفترة السابقة " الجيش و الشعب..إيد واحدة، حيث كان تخوف القوى السياسية و شباب الثورة من أن يقوم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإستنساخ نظام مبارك من جديد، ما جعل المجلس يعلن عن تنظيم الإنتخابات الرئاسية في مصر بتاريخ 23 و 24 ماي من سنة 2012، ليتم إنتخاب الرئيس " محمد مرسي" ممثل حركة الإخوان المسلمين رئيسا لمصر ضد المرشح "أحمد شفيق"، لتعبر النتائج عن تطلعات الجماهير التي خرجت يوم

25 يناير 2011، (أرسلان، 2011، الصفحات 246-247) تولى "محمد مرسي" رئاسة مصر و تسلم مهامه الدستورية كرئيس للبلاد و قائد أعلى للقوات المسلحة بسلطة غير محددة في ظل غياب الدستور، كما عرفت مصر في هذه الفترة ظهور العديد من الأزمات الإقتصادية التي أثرت على الإقتصاد المصري، ما ساهم في بروز العديد من الحركات الإحتجاجية التي تدعوا إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطن المصري، لم تقتصر المشاكل و الأزمات على القطاع الإقتصادي فقط، فقد عرفت مصر في هذه الفترة أزمات إجتماعية ذات بعد إقتصادي مثل أزمة الوقود و أزمة إنقطاع الكهرباء، و لم يستطع مرسي مواجهة هذه الأزمات لصعوبتها و لعدم وجود حلول تقضي نهائيا على هذه الأزمات، (فخري، 2014، صفحة 401) لقد ساهمت الأزمات الداخلية و الخارجية إلى خلق حالة من الفوضى و الرفض لدى فئات واسعة من الشعب المصري، الذين إختاروا العودة للمظاهرات في الساحات و الميادين من أجل المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية التي كان يعاني منها فئة كبيرة من الشعب المصري، و قد إستغلت الدولة العميقة و بقايا نظام مبارك هذه المظاهرات من أجل دعمها و تشجيعها لتتحول من مظاهرات ذات مطالب إقتصادية و إجتماعية إلى مظاهرات ذات مطالب سياسية تدعوا لإسقاط حكم "محمد مرسي"، و كان هذا بدعم من طرف الأحزاب الليبرالية و العلمانية المعارضة لحكم "الإخوان المسلمين"، (عماد، 2013، صفحة 101)كما ساهمت هذه المظاهرات في إدخال البلد في حالة من الفوضى و توقيف تام لكل مظاهر الحياة اليومية بسبب إنتشار المظاهرات و الإعتصامات في الشوارع و الميادين و الساحات، ما دفع أنصار "محمد مرسي" للخروج هم كذلك لدعمه و دعم الشرعية ، و أصبحت الشوارع و الميادين ممتلئة بمعارضي "محمد مرسي" و حركة الإخوان و بين مؤيدين لهم، حالة الإنقسام هذه عادت بعملية الإنتقال الديمقراطي إلى مرحلة الصفر، و ساهمت في إدخال البلاد في دوامة من الإختلاف السياسي و الإيديولوجي، بعد سنة واحدة من تولي

"محمد مرسي "الحكم في مصر، حيث إنتشر الغضب الشعبي لدى فئات كثيرة من الشعب المصري، حيث تم الترويج لفشل حكومة الإخوان و على رأسها "محمد مرسي" في حل الأزمات التي يعاني منها الشعب المصري خصوصا تلك المرتبطة بالجانب الإقتصادي، و قد إستغلت العديد من الأطراف الداخلية و الخارجية حالة الرفض الشعبي الذي ظهرت عند العديد من فئات المجتمع في مصر من أجل دفعها للخروج إلى الساحات و الميادين من أجل دفع "محمد مرسي" للإستقالة و التنحي من منصبه، (أفندي، 2014، الصفحات 26-27) و هذا ما أدى إلى الدعوة لمظاهرات في تاريخ 30 يونيو 2013 تم تنظيمها من طرف حركات إحتجاجية مثل :"حركة تمرد" و "جبهة الإنقاذ الوطني" التي تكونت من مجموعة من الأحزاب و التنظيمات الإجتماعية المعارضة للرئيس" محمد مرسي"، حيث لعبت الحركات الإحتجاجية و الأحزاب السياسية دورا هاما في تنظيم مظاهرات 30 يونيو 2013، حيث إستغلت هذه الحركات التراكمات السلبية السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية من أجل تعبئة فئات عديدة من المجتمع المصري للخروج و التظاهر من أجل تنحية الرئيس "محمد مرسي"، حيث طالبت الحركات الإحتجاجية إلى ضرورة إسقاط حكم "محمد مرسي" بعد الأخطاء الجسيمة التي قام بها ، لذلك تم حشد المواطنين من أجل الخروج يوم 30 جوان 2013 و مطالبة مرسي بالتنحي عن منصبه، (حمزاوي، 2014، الصفحات 25-26) لقد منحت المؤسسة العسكرية للنظام السياسي و القوى السياسية مهلة أسبوع من أجل الخروج بحل توافقي للأزمة، لكن المهلة إنتهت بدون الوصول إلى أي نتيجة تُذكر، مما ساهم في إرتفاع حدة الإحتجاجات و المظاهرات في مصر، ما جعل وزير الدفاع " عبد الفتاح السيسي" يخرج في بيان و يمهل رئيس الجمهورية مهلة 48 ساعة من أجل تدارك الأوضاع، و مع إنتهاء المهلة بدون الوصول إلى أي نتيجة، و في يوم 21 جويلية 2013، خرج وزير

الدفاع "عبد الفتاح السيسي" في خطاب للأمة المصرية، رافقه في إلقاء هذا الخطاب مجموعة من الشخصيات الدينية و الوطنية، مثل شيخ الأزهر و بطريرك الكنيسة، و عدد من ضباط الجيش و الدكتور "محمد البرادعي" ممثلا عن جبهة الإنقاذ الوطني، و عضوين من حركة تمرد من أجل الإعلان عن عزل الرئيس "محمد مرسى"، وتعطيل العمل بالدستور مع إسناد الرئاسة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار "عدلي منصور" الذي سيقود البلاد في المرحلة الإنتقالية إلى حين إجراء إنتخابات رئاسية مبكرة. (عواد، 2013، الصفحات 30-38)

المحور الثالث: جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر

من أهم إستراتيجيات الدولة التسلطية دعم بعض القوى الاجتماعية على حساب أخرى، من أجل كسب ولائهم وخدمة أجندات الدولة، مع الحفاظ في نفس الوقت على مسافة آمنة بينها وبين هذه التنظيمات. ويمكن الحديث عن أهم الاختلالات التي عرفتها علاقة الدولة والمجتمع في مصر بعد حراك 25 جانفي من خلال النقاط التالية:

أ- عودة الدولة العميقة واستراتيجية إجهاض الثورة في مصر

عرفت مصر قبل حراك 25 جانفي 2011 بتشنج العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث كانت الدولة تستخدم المؤسسات الأمنية من أجل قمع الجبهة الداخلية ضد أي خطر داخلي، وعلى هذا الأساس تم إجهاض كل المحاولات التي تنادي بإسقاط نظام الحكم أو تنادي بالتغيير بما لا يخدم مصلحة النظام (فريجة، 2016، صفحة 166_167)، بعد نجاح الحراك الشعبي في مصر في إسقاط حكم "محمد حسني مبارك"، شعر المواطن المصري أن الانتقال نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية أمر ممكن وغير مستحيل في ظل التفائل الذي كان يسود على كل فئات الشعب المصري، حيث ارتفع سقف مطالب الشعب المصري من خلال المطالبة برحيل ومحاسبة كل رموز نظام حسني مبارك بدون إستثناء، لكن سقوط مبارك لم يؤدي إلى سقوط رموزه التي كانت تتحكم في كل مفاصل الدولة وكانت تتحكم أيضا في أجهزة الإعلام ورؤوس الأموال، ما جعل هؤلاء يشنون حربا مضادة ضد المطالب التي تدعوا إلى إسقاطهم أو حبسهم، ومع مرور الوقت عرفت

مصر أزمات اقتصادية واجتماعية خلقت نوع من السخط الشعبي ضد عمل الحكومات المتعاقبة منذ حراك 25 جانفي 2011 (شحاته، 2011، صفحة 13)، هذا ما مكن الدولة العميقة في مصر من استغلال هذه الظروف من أجل العودة بقوة إلى الواجهة والمطالبة بإسقاط حكم أول رئيس مدني منتخب في مصر، وقد شاركت العديد من القوى والتيارات داخل مصر في مشروع الدولة العميقة الذي نادى بإسقاط حكم "محمد مرسي" وتم استغلال التوتر الذي نشأ بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية من أجل تدعيم الموقف وتسهيل عملية الإطاحة بسلطة محمد مرسي. (ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية : أربع إشكاليات أساسية، 2019، الصفحات 12-13)

هيمنة الدولة على التنظيمات الاجتماعية في مصر

إن هشاشة البنية المؤسساتية للدول العربية وتبعيتها المطلقة للقوى الاستعمارية، عطلت وبنحو كبير في عملية بناء المجتمع المدني، حيث قامت الدول العربية على نظرية الخوف والمؤامرة ما جعل أنظمتها في تخوف كبير من التنظيمات الاجتماعية التي كانت تراها دائما خطرا يحدق بها وببقائها واستمرارها (آخرون س.، 1984، صفحة 355)

ومن أجل تدارك هذا الاختلال في المعادلة التي تجمع الدولة بالمجتمع، اتجهت الدولة لبناء مجتمع مدني عن طريق خلق كيانات وهمية تقوم بدورها الشكلي فقط خدمة للدولة ومؤسساتها ونظامها السياسي وتقوم كذلك بإجهاض أي محاولة من محاولات مؤسسات المجتمع المدني للظهور والمنافسة وذلك عن طريق خلق معارضة بداخلها من أجل القضاء عليها (علوان، 2011، صفحة 70).

رغم فتح المجال المجال السياسي من طرف نظام حسني مبارك أمام الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية، إلا أن هذا الانفتاح لا يعد أن يكون "ديمقراطية الواجهة"، حيث تفعيل قانون الطوارئ وفق المادة 148 من الدستور المصري، يجعل هذه التنظيمات في يد سلطة الرئيس مستغلا بذلك شعار مكافحة الإرهاب، لكن الأصل في هذا القانون هو اضطهاد المعارضين وقمع الحركات الاحتجاجية التي تقوم بها التنظيمات الاجتماعية والأحزاب السياسية ضد نظام مبارك. (هلال، الجمهورية الثانية في مصر ، 2012، صفحة 38).

كل هذه التدابير القمعية قلصت من دور وتأثير الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية التي تحولت في نهاية المطاف إلى هياكل دون روح لا أثر لها في الواقع الاجتماعي لدى كل فئات الشعب المصري (ربيع، 2003، صفحة 7).

ج- المؤسسة العسكرية ومسار الانتقال الديمقراطي في مصر

بعد نجاح القوى الاجتماعية في مصر بمختلف أطيافها بالإطاحة بحكم "حسني مبارك"، تدخلت المؤسسة العسكرية من أجل تولي زمام الأمور باعتبارها أقوى مؤسسة في الدولة، وسعت إلى تولي مسؤولية السلطة التنفيذية والتشريعية من أجل إنقاذ الدولة من أي انزلاقات قد تؤدي إلى العنف، وأيضا من أجل الحفاظ على الطابع الجمهوري للحكم الذي يقوم على دستورية اختيار رئيس الجمهورية والحفاظ على مؤسسات الدولة، ورافقت المؤسسة العسكرية تنظيم أول إنتخابات رئاسية بعد الحراك الشعبي الذي عرفته مصر في 25 جانفي 2011، وانبثق عنها انتخاب "محمد مرسي" كأول رئيس جمهورية مدني من حركة الإخوان المسلمين.

الجدول رقم 02: يمثل النتيجة الرسمية لنتائج الدور الأول والثاني للإنتخابات الرئاسية 2012

	المرشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
المرحلة الأولى	د. محمد مرسي	5764952	%24,8
	الفريق أحمد شفيق	5505327	%23,7
	حمدين صباحي	4820273	%20,7
	د. عبدالمنعم أبو الفتوح	4065239	%17,5
	عمرو موسى	2588850	%11
	د. محمد سليم العوا	235374	%1
	مرشحو اليسار (خالد علي- أبو العز الحريري- هشام البسطويسي)	203335	%0,8
	آخرون (محمود حسام – محمد عيسى حسام خير الله – عبدالله الأشعل)	82166	%0,5
مرحلة الإعادة	د. محمد مرسي	13230131	%51,73
	الفريق أحمد شفيق	12347380	%48,27

المصدر: عمار أحمد فايد، 2012، ص4.

بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية، أصدرت المؤسسة العسكرية في مصر إعلانا دستوريا يتناول طريقة تقسيم السلطة بين رئيس الجمهورية والمجلس العسكري، وهو ما يفسر تحديد وضبط صلاحيات رئيس الجمهورية وهو ما يبدو أنه إنقلاب صريح على مطالب ثوررة 25 جانفي التي كانت تنادي بالديمقراطية والمدنية والعدالة الاجتماعية.

لقد نجحت المؤسسة العسكرية في مصر في إجهاض عملية الإنتقال الديمقراطي التي إنبثق عنها أول رئيس مصري مدني منتخب، حيث تم تعليق العمل بالدستور الذي تم الاستفتاء عنه من طرف الشعب وحل مجلس الشورى الوطني ما يؤدي إلى بقاء المؤسسة العسكرية في مصر كقوة رئيسية لانتقال السلطة مخالفة بذلك الدستور الذي أقر في المبدأ الثامن أن المؤسسة العسكرية في مصر " مؤسسة وطنية محترفة محايدة، لا تتدخل في الشأن السياسي، أو أن تنحاز إلى طرف سياسي على حساب الآخر، ولا يحق لوزير الدفاع أن يعزل الرئيس المنتخب الذي يعد حسب الدستور في المادة 146، القائد الأعلى للقوات المسلحة.

الاستنتاجات:

تم التطرق من خلال الدراسة إلى الاختلالات التي عرفتها علاقة الدولة بالمجتمع في مصر، من خلال الحديث عن ثورة 25 يناير والتركيز على طبيعة التفاعلات التي ميزت العلاقة بين الدولة بمؤسساتها وتنظيماتها والمجتمع بتنظيماته وتياراته المختلفة، ومن خلال الدراسة تم الوصول إلى استنتاج مفاده أن الدولة في مصر بعد ثورة 25 جانفي، لم يكن لديها الرغبة والإرادة السياسية في التغيير أو الانتقال الديمقراطي والاستجابة للمطالب التي جاءت بها ثورة 25 جانفي، كذلك غياب الوعي السياسي والثقافة السياسية لدى التنظيمات الاجتماعية على اختلاف تياراتها السياسية والاجتماعية والإيديولوجية.

وقد توصّلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الإضافية، تفاصيلها كما يلي:

- وفق اقتراب جويل ميجدال فإن تصنيف مصر يندرج ضمن قوة الدولة على حساب ضعف المجتمع، رغم نجاح هذا الأخير في ثورة 25 جانفي لكن ضعف وهشاشة بنية المجتمع جعله يفشل في استكمال عملية الانتقال الديمقراطي، فالدولة في مصر تتميز بالقوة على حساب المجتمع.

- سيطرة الدولة وتغلغلها في كل مفاصل المجتمع منذ عقود طويلة سهل من عملية تفكيك قوة التنظيمات الاجتماعية من خلال خلق نوع من الانقسامات والمشاكل الداخلية التي أثرت على الأهداف التي نشأت من أجلها هذه التنظيمات.
- قوة الدولة في كسب ولاءات التنظيمات الاجتماعية طيلة عقود طويلة من خلال شراء ذمم القادة، أو تفريغ التنظيمات من أهدافها الحقيقية ساعد في نجاح عملية الانقلاب التي عرفتها مصر ضد الرئيس "محمد مرسي"، وسهل من عملية إعادة بناء رأي عام يعارض حكومات ما بعد الحراك.
- رغم هامش الحرية الذي تمتعت به التنظيمات الاجتماعية في مصر بعد ثورة 25 جانفي 2011، إلا أن العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر لا تزال مختلة وتميل نحو سيطرة وتغول الدولة على حساب التنظيمات الاجتماعية، حيث تستخدم الدولة سياسة الإكراه المادي المشروع في ضبط وتقييد عمل التنظيمات الاجتماعية بما يخدم مصالحها وبقائها.

قائمة المرجع:

الكتب باللغة العربية:

1. غسان سلامة وآخرون، المجتمع والدّولة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005).
2. عمر عبد العزيز عمر. تاريخ مصر الحديث والمعاصر(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،ط1 1989).
3. إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
4. زغلول النجار، السيد أبو داود، ميدان التحرير التحولات في مصر بين جذور الماضي وآفاق المستقبل (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2012).

5. حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر : خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري 1981- 2005 (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ومكتبة الشروق الدولية ، ط1، 2006).

6. محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: دار هومة ،1997).

7. عقيل حسين عقيل، فلسفة ومناهج البحث العلمي (القاهرة: مكتبة مدبولي،1999).

8. عزمي بشارة، ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)

9. محمد العجاتي الحركات الاحتجاجية في مصر:المراحل والتطور(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2011)

10. ربيع وهبة وآخرون، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب- لبنان- البحرين) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)

11. أحمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة الحالة المصرية (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. بدون سنة).

12. زياد حافظ، ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاصر والمستقبل(بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 385، 2011).

13. عزمي بشارة، ثورة مصر: من الثورة إلى الإنقلاب(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

14. أية نصار وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والإتجاهات والتحديات (الدوحة: المركز العربي للأبحات ودراسة السياسات، 2012).

15. هاني سليمان، العلاقات المدنية – العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير(الدوحة: المركز العربي للأبحات ودراسة السياسات، 2015).

16. عبد الفتاح ماضي، العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة(القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015).

17. سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984).

18. محمود بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر (مصر: دار الشروق، 2012).

19. عمرو هاشم ربيع، الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبي في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2003).

20. سامية طايل، أزمة التنظيمات السّياسية في مصر، دراسة حالة: حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014).

21. – أحمد عبد الحميد حسين، أحزاب ثورة يناير(القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2018).

22.أحمد فؤاد رسلان، مصر الثورة: التحدي و الإستجابة(القاهرة: مكتبة الآداب، 2011).

23. عبد الوهاب أفندي، الإخوان المسلمون و تحدي دمقرطة الدين في زمن مضطرب: إعادة تقييم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

. **المجلات العلمية:**

24. مراد مهنّي، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث، مجلة دفاتر السّياسة والقانون، ع5، 2011.

25. دينا شحاته، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد184، ابريل2011.

26. أحمد فريجة ولدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة، دفاتر السياسة والقانون، العدد14، جانفي2016.

27. عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية : أربع إشكاليات أساسية ،سياسات عربية، العدد36،جانفي2019.

28. مرسي مشري، الثورات العربية والإصلاحات السياسية في العالم العربي ما بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد12، جانفي2018.

29. حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية الآداب، ع98 (2011).

30. عبد اللطيف رواء فخري، الإسلام السياسي في مصر بعد التغير و صعود حزب الحرية و العدالة، مجلة السياسة الدولية، العدد25، 2014.

31. هاني عواد، من الإنتخاب إلى الإنقلاب: قراءة في درس 30 يونيو، مجلة سياسات عربية، العدد 4، 2013، ص ص 30-38.

- **قائمة الكتب باللغة الأجنبية:**

32. Joel Migdal, Strong Societies and Weak States : State-Society Relations and State Capabilities in the Third World (USA : Princeton University Press,1988).

33. Hassan al-Naqeeb Khaldoun, Society and State in the Gulf and Arab Peninsula (New York : Routledge, 2012).

34. Joel Migdal, State in Society (United Kingdom : Cambridge University Press, 2004).

35. Alfred Stepan, The State and Society: Peru in Comparative Perspective (New Jersey: Princeton University Press, 1978).

36. Mehran Kamrava, Understanding Comparative Politics :A Framework for Analysis (London : Routledge, 1996).

37. Philippe Droz-Vincent, "Quel avenir pour l'autoritarisme dans le monde Arabe ?", Revue française de Science politique, Vol.54, 2004.

38. Afaf Lutfi, A history of Egypt from the Arab conquest to the present (UK : Cambridge University Press, 2007).